مجلة الجامعة الإسلامية للبحوث الإنسانية، المجلد الثاني والعشرون، العدد الثاني، ص111– ص139 يونيو 2014
ISSN 1726-6807 http://www.iugaza.edu.ps/ar/periodical/

وقف قناة السبيل في القدس من خلال الوثائق العثمانية

د. إبراهيم محمود أبو ارميس و د. إبراهيم حسني ربايعة
جامعة القدس المفتوحة جامعة القدس المفتوحة
فرع بيت لحم فرع طولكرم

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على قناة السبيل، شريان الحياة المائي إلى القدس خلال فترة طويلة، وقد آثرت الدراسة تناول هذا الموضوع من خلال الكشف عن مجموعة من الوثائق المخطوطة التي تصور واقع حال القناة خلال العصر العثماني، من حيث مراحل الإعمار والصيانة التي حظيت بها، وقد حاولت الدراسة التعرف على حقيقة الاهتمام العثماني بها، لما لها من أثر حيوي ومحوري في القدس الشريف. كما عرض البحث موجزاً حول نشأة القناة، متتبعا خط سيرها من المنابع إلى المصب على القدس الشريف والمسجد الأقصى، كما أوجزنا للتعميرات خلال العهد المملوكي.

The waqef of AL-sabeel Channel in Jerusalem through The Ottoman Document

Abstract: This study wishes to acknowledge to AL-sabeel channel, The water –lafe artery to Jerusalem during along period, This study prefers tackling this subject through discovering about groups of written documents which pictures the real condition of the channel through Ottoman time according to the building and maintence stages.

This study also tries to acknowledge to Ottoman attention to this research shows briefly about the setting up of the channel following its route line from in the holy Jerusalem and Al-Aqsa Mosque.

At last, This study points to the building during the Mameloke period.

مقـــدمـــة:

لقد كثفت الدراسة أدواتها في تتبع المصادر المخطوطة المتمثلة بالوثائق العثمانية والحجج الشرعية؛ للوقوف على واقع الحال الذي آلت إليه قناة السبيل خلال العصر العثماني، فقد سبرت أغوار العديد من هذه المصادر التي تتصدرها سجلات المحكمة الشرعية في القدس، وخاصة سجل رقم 149 الذي يعود إلى عام 1064هـ/1654م، الذي جمع في ثناياه العديد من الوثائق التي تحدثت عن القناة وإعمارها حيث كان هذا الإعمار هو الأكبر على القناة خلال هذا العصر، وإلى جانب هذه الوثائق تم الوقوف على الوثائق المحفوظة في استنبول، وفي المراكز المعنية بالقدس، ومنها مؤسسة إحياء التراث التي أغنت البحث بالعديد من الوثائق، وكشفت عن واقع قناة السبيل خلال فترات تعذر الوقوف عليها في مصادر أخرى.

أفردت الدراسة جانبا لوظائف القناة من خلال الوثائق، تبعها جانب آخر لوثائق العقوبات والشكاوى والتعديات التي تمت من خلال المراسلات، فضلا عن تناول مناقصات الإعمار الطارئة عليها، كذلك التعرف إلى المنشآت التي عمرت من أجل خدمة القناة كالقلعة والعيون والأوقاف، وفي النهاية تعرض البحث إلى المصير الذي آلت إليه القناة بعد أن تم الاعتداء عليها من خلال تغيير الأهداف التي أنشئت من أجلها.

ومن ثم تم مناقشة وثائق الدراسة، وتفنيد بعض المعطيات البعيدة عن المنطق، أو التي ليس لها أساس في الواقع، وقد راعى الباحث موضوع التسلسل الزمني في عرض هذه الوثائق، ابتداءً من السيطرة العثمانية إلى نهايتها، وقد كان الهدف المرجو هو ربط الواقع ومعطياته بالوثيقة ليظل السجل المخطوط عنوانا لمؤسسات الشعب التاريخية إلى ما شاء الله.

تمهيد:

تعد القنوات أحد أركان نظام الري في العالم القديم، سواء كانت في أراض رملية أو طينية كما هو الحال في مصر، أو في أرض صخرية نحتها الانسان بجهد متواصل عبر السنيين كما هو الحال في المناطق الجبلية أو الصخرية، وهو ما تمثله قناة السبيل في فلسطين إذ قامت على جهد جماعي متواصل يهدف إلى إيصال الماء إلى القدس عبر الجبال الممتدة من العروب جنوب القدس إلى القدس الشريف، وذلك وفق مناسيب ارتفاع ضئيلة سال فيها الماء مع تعاريج الأودية، فنحتت الصخور فيها، وجرت المياه عبر قنوات مبنية من الحجر والشيد وأخرى فخارية إلى أماكن تجميع في نقاط معينة إلى أن وصلت إلى هدفها.

تاريخ القناة:

بنيت قنوات المياه في الفترة الرومانية، أما قبل ذلك فقد تزودت القدس بالمياه من خلال عين سلوان، الواقعة جنوب المدينة بواسطة نفق يربط مصدر النبع بالمدينة[1] (أبوارميس، 2010، ص 44) وعندما توسعت المدينة وتطورت سكانيا، لم تعد العين تفي بحاجات السكان المتزايدة، فكان لا بد من مصدر بديل. مما جعل السلطة الرومانية وهي المسؤولة المباشرة تقوم بتزويد القدس بالمياه عبر شبكة من القنوات بنيت خصيصاً لذلك في العروب وأرطاس، وهذه الشبكة تتكون من ثلاثة روافد، هي قناة السبيل أو قناة العروب وسميت ايضا بالقناة السفلى، حيث يجمع المؤرخون على أن الذي بناها هو بيلاطس في القرن الأول الميلادي، ويذكر المؤرخ يوسيفوس أن بيلاطس بناها من الأموال التي كانت محفوظة في خزينة الهيكل[2].(العسلي، 1982، ص 145.) حيث أطلق عليها العرب المسلمون اسم قناة السبيل، والقناة الثانية تسمى العليا، وبنيت زمن الامبراطور الروماني سبتموس

سيفروس 146-211م، والثالثة قناة وادي البيار التي تستمد مياهها من عين الدرج في وادي البيار[3](أبوارميس، 2010، ص 44-45). وهي لزيادة رصيد مياه البرك، إذ تصب في البركة العليا.

وقد أورد بنورة نصاً جاء في رسائل بيلاطس إلى صديقه سنكا أن اليهود رفضو الانفاق على القناة، مما أدى به إلى حجز أموال الهيكل، الذي قاد إلى ثورتهم عليه، ثم إلى الإطاحة به لاحقاً[4]. (بنورة، 1982، ص 161.)

وقد ذكرها المقدسي عند حديثه عن الماء في القدس فقال "..... وقد عمد إلى واد فجعل فيه بركتان تجتمع إليهما السيول في الشتاء وشق منهما قناة إلى البلد تدخل وقت الربيع فتملأ صهاريج الجامع وغيرها"[5](المقدسي، 1887، ص 189.).

وكذلك ذكر ناصر خسرو في القرن الخامس الهجري الحادي عشر الميلادي القناة عند حديثة عن البرك فقال " قد رأيت على ثلاث فراسخ من المدينة صهريجاً كبيراً تنحدر إليه المياه من الجبل وتتجمع فيه وقد أوصلوه بقناة إلى مسجد المدينة حيث يوجد أكبر مقدار من مياه المدينة"[6] (خسرو، ط،1970، ص 6.). إلا أن أهميتها الحيوية استمرت صعودا إلى الفترة العثمانية، حيث اهتم العثمانيون بالقناة ، والتي كانت تتعرض للخراب والعبث باستمرار، وذلك بالصيانة والتطوير والإضافة.

مسار القناة:

سمحت طبوغرافية المنطقة بأن تسيل المياه إلى القدس عبر ثلاث تجمعات، تقع في وادي العروب حيث كانت ينابيع المياه ترتفع عن سطح البحر بمعدل 810 أمتار، ففي وادي البيار ارتفعت بمقدار 870 متراً عن سطح البحر، وفي منطقة برك سليمان ينبوع مياه آخر فوق البرك بارتفاع 800م واثنين تحت البرك بارتفاع 765م تشكل في مجموعها مسيلا يصل المسجد الأقصى الذي يرتفع 735م. حيث كانت الاختلافات القليلة في الارتفاع والعوائق الطبوغرافية تتطلب طريقا طويلا متعرجا تسير فيه القنوات مع درجة ميلان قليلة[7] (Mazar.1975, P80).

يسمى الجزء الأول بقناة العروب ويجري من عين كويزيبا في الجنوب، إلى منتصف برك سليمان، بصورة متعرجة، وكذلك تتجمع المياه من عين الفريدس إلى الغرب عبر قناة مغطاة بألواح حجرية، وتتجمع المياه الغزيرة للينابيع الأخرى في وادي العروب لتخزن في بركة تتسع لعشرين ألف متر مكعب.شكل1 شكل 2.

والقناة مبنية على جدار مرتفع، ولكن في المنطقة الوعرة شرق بيت فجار، فهي محفورة في الصخر وجزء آخر مبني، ومغطى بقطع الحجارة. وعرضها في هذا القسم 50 سم وارتفاعها 50-60سم، وفي ثلاثة أماكن تجري القناة تحت سلاسل الجبال أو الأودية[8](Mazar.1975, P80).

تتجه القناة مع المنحدرات جنوب قرية بيت فجار، على أساسات جداريه عالية، ومن ثم تتحول شرقاً باتجاه شمالي على شكل جدول مائي فوق سد سمكه 4.5م، ثم تسير على ما يشبه السد أو الخزان لمسافة 23م[9] (Ben Arieh، 1980,p123).ثم تسير بشكل متعرج في الاتجاه الشمالي الشرقي بموازاة وادي العروب، وبعرض يقارب 50سم، وارتفاع ما بين 50-60 سم وهي محفورة في الصخر أو مبنية جزئياً بالحجر المقطوع، ومغطاة ببلاطات حجرية، ثم تمر من خلال نفق عبر سلسلة من التلال غرباً ثم شرقاً كالسابق، ثم تتعرج مستمدة مياهها من 15 وادياً في المنطقة، وبطول 44كم محافظة على ميلانها باتجاه السفوح الجنوبية الشرقية لجبال ارطاس حتى المصب في برك سليمان[10](Har _ El, Menashe, 1977, P170) .شكل3، و4.

تشاهد بقايا هذه القنوات جنوب برك سليمان ثم جنوب الطريق الرئيس الحديث، وبجانب الطريق المؤدي إلى قرية أرطاس، وتستمر القناة السفلى من برك سليمان (شكل 5) عبر أنفاق أرضية متقطعة باتجاه بيت لحم حيث ظهرت أجزاء منها بالقرب من جامعة بيت لحم في صيف 2008 (شكل6) وعثر ايضا على بقايا لها بالقرب من مبنى التربية والتعليم القديم (دار شامية) بجانب شارع المهد (شكل 7) وكذلك في مكان مبنى شركة الكهرباء حيث أقدمت الشركة على جرف بقاياها، وبقايا القناة العليا، ثم تسير القناتان (العليا والسفلى) جنبا إلى جنب في تلك النقطة ثم تفترقان واحده باتجاه الشرق والأخرى باتجاه الغرب لتلتقيا في القدس.

تشاهد القناة حول قرية صورباهر مع طريق القدس أريحا القديم. حيث تتجه إلى جنوب الطالبية (تل بيوت)، عبر نفق تحت قصر المندوب السامي وبطول 250مترا، ويؤدي النفق إلى قناتين تقود إحداهما إلى المستوطنة الصهيونية جفعات حنانيا والأخرى إلى حي الثوري في القدس ثم إلى منطقة الحرم القدسي. أسفل باب السلسلة- أحد أبواب المسجد الأقصى الشريف- شمال المدرسة التنكزية ومن ثم تسير باتجاه جنوب شرق حتى تنتهي إلى الكأس في المسجد الأقصى (شكل 8).

هذا وقد بدأت القناة على ارتفاع 820م فوق سطح البحر وسارت مسافة 68كم لتصل إلى جبل قبة الصخرة على ارتفاع 750م فوق سطح البحر والاختلاف في الارتفاعين هو 70م، ودرجة ميله 0.1%وما بين بركة عين العروب، وبرك سليمان يكون الفارق في الارتفاع هو 20م لمسافة يزيد طولها عن 44كم وبدرجة ميل 0.045%[11] (Manashe Har_El, 1975, p 8.) (شكل 9).

وقف قناة السبيل في القدس من خلال الوثائق العثمانية

لقد أفادتنا المصادر أن قناة السبيل كانت أهم مصدر مائي يغذي مدينة القدس، لرفدها أسبلة القدس الرئيسة بالماء، وهي سبيل باب السلسلة، وسبيل المتوضأ المعروف بالحنفية، وعرف بسبيل الكأس [12](سجلات محكمة القدس، سجل رقم 134،ح2، 29أب1643م، ص49.)، وسبيل متوضأ السادة الشافعية، وفي حجة أخرى عرف ببركة المتوضأ. [13] (سجلات محكمة القدس الشرعية، سجل رقم 134،ح2، 13جمادى الثاني1053هـ/29آب1643م، ص49.)، والسبيل المعروف بالشادر دان، وسبيل محلة باب القطانين، عرف أيضاً في هذا العصر بعين المحكمة، نسبة إلى محكمة القدس الشرعية التي كان مقرها في المدرسة التنكزية،[14](سجل القدس134،ح2، /29آب1643م، ص49.) ومنه قسم لحمام تنكز، وسبيل باب الأسباط ومنه قسم لحمام الأسباط، وسبيل باب الناظر، وسبيل اتجاه باب الدوداري شمال الحرم، والدوداري: وظيفة يحمل صاحبها دواة السلطان ويقوم بإبلاغ الرسائل عن السلطان،[15] (المقريزي، السلوك، ج2، 257)، وسبيل بركة السلطان سليمان خارج سور القدس الشريف[16](سجل القدس 91، ح1، 11رمضان1019هـ/27تشرين ثاني1610م، ص160).

موجز التعميرات في العهد المملوكي:

اهتم المماليك بإيصال الماء إلى القدس، فعمرت قناة السبيل في عهد السلطان محمد بن قلاوون عند بركة السلطان [17] (الحنبلي،1973، ص 92.). كما قام بتعميرها الأمير تنكز الناصري نائب الشام في شوال سنة سبع وعشرين وسبعمائة. حيث دخلت المياه إلى وسط المسجد الأقصى في أواخر ربيع الأول سنة ثمان وعشرين وسبعمائة"[18](الحنبلي،1973، ص 32.).

كما كان هناك تعمير في عهد السلطان الظاهر خشقدم وهو أبو سعيد خشقدم المؤيد حيث عمر القناة والبركة الشرقية من بركتي المرجيع بإشراف الأمير دولات (الحنبلي،1973، ص 99.)[19] .

وفي سنة أربع وسبعين وثمانمائة انتدب السلطان الأمير ناصر الدين النشاشيبي للكشف عن قناة السبيل وبيان ما اختل من نظامها في عهد الامير بردبك حيث انقطع الماء عن القدس فقام الامير بالمعاينة والإصلاح، وقد نقشت رخامة بالأمر وألصقت بحائط درج العين بجوار التربة الجالقية في القدس (الحنبلي،1973، ص 87.)[20] .

كذلك عمرت القناة في عام 888هـ بواسطة الأمير قانصوة اليحياوي كافل المملكة الشامية وشمل الإعمار قناة السبيل وعمارة بركة المرجيع وقد بلغت التكلفة خمسة آلاف دينار منها ألف دينار نفقة للأمير قانصوة وأربعة آلاف دينار للعمارة، حيث بدأ الإعمار في العاشر من صفر، وقام مائتا عامل في عمارتها مدة خمسة أشهر وخمسة عشر يوماً[21](الحنبلي،1973، ص 330-331.) .

وقد زاد الاهتمام بالقناة فأوقف الأمراء عليها الأوقاف وتشير الوثيقة رقم 311 من وثائق الحرم القدسي الشريف المؤرخة عام 745 /1343م إلى أن الأمير سيف الدين بكتمر الجوكندار أوقف أوقافاً على قناة السبيل وعلى مرضى المسلمين والفقراء وذرية الوقف ومنها قرية (مجد فضيل) من أعمال مدينة الخليل[21](العسلي، 1982، ص150).

إن هدف المماليك من إيصال الماء كان المسجد الأقصى لتشجيع الناس على البقاء فيه، بعد الانتهاء من حالة الفوضى التي عصفت بالبلاد أثناء الحروب الصليبية وبعدها، والتي كان لها الأثر الفعال في استقطاب سكان جدد إلى المدينة، حيث أدت الزيادة السكانية إلى نشوء حركة علمية وعمرانية في الأقصى وحوله، تمثلت في عشرات المدارس ومئات الطلبة بالإضافة إلى ملحقاتها كالأسبلة ودور السكن وغيرها.

الوثائق العثمانية وعمارة القناة:

بدأ اهتمام العثمانيين بقناة السبيل، مع بدايات سيطرتهم على القدس، فقد رغب السلاطين والأمراء بدوافع دينية وسياسية في إظهار حرصهم الشديد على المسجد الأقصى، وذلك بتوفير الإمكانات المادية والمعنوية لسكان المدينة، وقد شمل الاهتمام جميع مناحي الحياة، ومنها قناة السبيل، شريان الماء الرئيس إلى القدس والمسجد الأقصى، وقد تمثل ذلك في عدد كبير من الإعمارات والوظائف والأبنية التي قامت على خدمة قناة السبيل، حيث بدأ الأمر بتعميرات تمت بأوامر مباشرة أو غير مباشرة من السلاطين والأمراء، ثم ومع تطور الدولة صيغت أوامر الإعمار عبر قاضي الشرع الشريف في القدس، الذي له الفضل في إصدار أوامره بتسجيل هذه الوثائق في سجلات المحكمة الشرعية في القدس، فالقاضي هو الحاكم الفعلي والمسؤول المباشر عن مناحي الحياة بما فيها قضايا الوقف التي تدخل في صلب اختصاصاته، فما من شاردة أو واردة للوقف في القدس ونواحيها إلا أحصاها في سجل رصين، حرصا منه على عدم ضياع حقوق الوقف، وتسهيلا لمراجعتها أو تدقيقها من الجهات العليا.

أولى هذه الوثائق التي تعود إلى بدايات الحكم العثماني والتي تناولت موضوع القناة ترجع إلى سنة 948هـ/1540م، فقد ذكرت الوثيقة أن مجلساً شرعياً عقد في قبة السلسلة داخل الحرم القدسي؛ للنظر في أمر القناة، جاء فيه أن السيد محمد جلبي النقاش أقر بأنه عمّر قناة السبيل من برك سليمان إلى القدس وأجرى فيها عيون الماء، وأنه قد أوقفها على عامة المسلمين، وأنه عمر بالإضافة إلى ذلك السبل الواصلة إليه من مياه برك سليمان. بالإضافة للأسبلة القائمة اليوم في الجهة الشمالية الوسطى والجنوبية الغربية والغربية الشمالية بداخل الأقصى المبارك، وأيضاً السبيل القائم الآن قرب محكمة

القدس الشرعية القديمة. وسبيل حمام الشفا الواقع في سوق القطانين، وأن الواقف السيد محمد جلبي، قد جعل جميع ما أنشأه وقفاً شرعياً من أوقاف المسلمين العامة وصدقة جارية عن روح السلطان سليمان القانوني ومنذ ذلك التاريخ نسبت البرك إلى سليمان[22](مؤسسة إحياء التراث ملف 13/1194/1,2/2)، وأنه قد أوقف على ذلك عدة قرى منها كفر طاب التي تتبع مدينة الرملة ، ومغلس تقع في الشمال الغربي من الخليل[23](الدباغ ،1986، ج 5 ق2 ،ص278.)، وجنداس من قرى الساحل الفلسطيني،[24](سجل القدس 122، ح1، 3جمادى /7أيلول1633م، ص80.)، وترقوميا شمال غرب الخليل[25](الدباغ، 1986، ج 5 ق2، ص245.)، ونصف قرية القباب، تقع جنوب شرق مدينة الرملة[26]< (الدباغ،1986، ج 4 ق2، ص508.)، وغيرها كما هو مذكور في كتاب وقف المدرسة التنكزية الكائنة في القدس[27](الإمام الحسيني، 1982، ص 109-110).

ومع وثيقة وردت في دفاتر المهمة السلطانية مؤرخة في 959هـ/1552م، تفيد أن تقريراً صدر من الباب العالي بالتحري حول حقيقة التعديات والتجاوزات على وقف قناة السبيل، مبددة مالها ومخربة قنواتها، وقد جاء هذا الأمر بناء على التقارير التي رفعها قاضي القدس في حينه، وقال إن ماء القناة قل بعد أن حوّل منه لتعمير العمارة العامرة، كما أن خدام القناة أصبحوا معطِلين لوظائفهم، بل حتى يأخذون مال الوقف دون حق، وأضاف القاضي في تقريره أن يتولى حافظ قلعة القدس نظارة القناة، مكان الناظر السابق الذي تفنن في سلب ريع الوقف، في ضوء هذا التقدير صدرت أوامر السلطان بمتابعة هذه الأمور وإرجاع ما نهب من مال، وتحري الصدق حتى تعود المياه إلى مجاريها[28](بيات، ج1، 2010، ص163-167).

ثم ونتيجة للنقص الدائم في مياه قناة السبيل الواردة إلى القدس، جرت عدة محاولات لربط القناة بعين أرطاس، فقد أشارت وثيقة مؤرخة في عام 976هـ / 1568م وتفيد أن أهالي القدس يعانون ضيقاً شديداً بعد أن انقطع الماء، وتوجد قناة ماء جارية بمحاذاة جبل أرطاس ومن الممكن جلب ما يزيد عن حاجة الأهالي من هذه القناة إلى قناة السبيل، حيث تقدر المسافة بينهما بمائة ذراع ويمكن تنفيذه بثلاثة أو أربعة آلاف فلوري - عملة ذهبية تنسب إلى مدينة البندقية- على أكثر تقدير [29] (سجل القدس83، ح3، 24تموز1601م، ص237.). حيث يأمر الحاكم مراد باشا بالاهتمام بالمسألة وإرسال رجل يعتمد عليه لتقدير الإعمار والتكلفة، وكتابة كل ذلك والتبليغ عنه على وجه الدقة[30](بيات، ج2، 2006م، ص165-166). ووفقا إلى ما أوردته وثائق سجلات محكمة القدس الشرعية عام 977هـ/1569م، فإن الأوامر السلطانية وجهت لحاكم القدس آنذاك محمد بك، تأمره بالتحري والبحث عن مصادر ماء جديدة لقناة السبيل بعد أن أصبحت المصادر السابقة لا تفي بحاجات السكان

والأهالي، وأضافت الوثائق أن تقاريراً وصلت إلى الباب العالي، أفادت بوجود عيون قريبة من القناة، ربما تساعد على حل الأزمة المائية المستعصية في القدس الشريف، وهي عيون قرية أرطاس، وأن العين الجارية في القرية زائدة عن حاجة أهل القرية وأن هناك إمكانية لإلحاقها بقناة السبيل، وأن الأمر يطلب من محمد بك أمير القدس وقاضيها عبد الكريم أفندي الكشف والتخمين على ذلك، وكان الرد من الباب العالي بإصدار مرسوم يطلب ذلك وهو مؤرخ في أواخر شهر صفر 977هـ/1569م، وقد توجه القاضي والحاكم وبرفقتهما معمارية القدس والمعلم محمود بن عبد الله، القنواتي على قناة ماء السبيل، وقد وجدوا أنه في الصيف تزيد كمية الماء الجارية بمقدار نصف الماء الجاري في حينه، وقد قدر أن حاجة القرية نصف لولب وقد رضي أهل القرية بذلك، وقد قدرت اللجنة تكاليف تعمير القناة وربطها بعين أرطاس، وتعمير الأبراج الثلاثة الكائنة على البركة بأنها بحاجة لمبلغ قدره 12ألف سلطاني، وبعد ذلك رفع التقرير إلى الباب العالي من أجل إبداء الرأي وعمل اللازم[31](سجل القدس 51، ح1، ص473، ح1، ص474، ح2، ص475).(السلطاني ظهر في عهد السلطان سليمان القانوني ويساوي 40 قطعة مصرية وقد قدّر بعض القضاة في فلسطين قيمة الأشياء بثلاثين سلطانيا ذاكرا أنها تعادل 1200 قطعة مصرية، المبيض، 1989، ص225)

من هنا، نجد أن نظام الإدارة في الدولة العثمانية كان نظاماً دقيقاً يعتمد على التقارير الموثقة من الولايات ومن ثم يتم إرسال اللجان للتحقيق أو التحرير عن حقيقة الأمر، ثم تعرض على الدوائر السلطانية التي بدورها تصدر الأوامر وفق ما رشحت عنه الكتب والتقارير الموثقة المختومة بختم المؤسسات المعنية آنذاك، كما ويبدو أن قلة الماء في القناة جاء من زيادة عدد السكان في القدس الشريف، فضلا عن إنشاء تعميرات وحمامات جديدة كحمام خاصكي سلطان التابع للعمارة العامرة.

إن الاهتمام الملحوظ الذي حظيت به القدس الشريف مع بداية الحكم العثماني لها نتج عنه زيادة في عدد الوافدين إليها من الحجاج والطلاب والصلحاء والصوفية من كل مكان، بعد أن توفرت المؤسسات الاجتماعية والدينية فيها، رافقها الاستقرار والأمن، فزاد سكانها وحسن حالها، وأصبحت أحد أهم المراكز العلمية في العالم الإسلامي.

وفي ضوء المستجدات المتمثلة بالتطور السكاني، وكثرة الاعتداء على مصدر الماء الرئيس وهو برك المرجيع، وفي ظل تذبذب كمية المياه الواصلة إلى القدس، قررت السلطة العثمانية ضرورة حماية القناة من الاعتداءات، فأوكلت إلى أهالي قرية أرطاس المجاورة للبرك مهمة الحماية وذلك زمن قاضي القدس شجاع الدين أفندي عام 1006 هـ/ 1598م، مقابل إعفاء أهالي القرية من الرسوم والضرائب لقاء حراسة القناة والبرك، ومنها: ضريبة العشر وقدرها ألفي عثماني، حيث كانت

القرية جارية في إقطاع حسين بك بن محرم ومحمد بك بن سليمان باشا، وفي تيمار(إقطاع) محمد بن مصطفى قيقوب. وقد نبه القاضي على الزعيمين والسباهية (عسكر الفرسان) في القرية بأن لا يكلفوا الأهالي درهما أو عليقا (طعام الخيل) أو خدمة أو عيدية ولا ما اعتاد أخذه العسكر من الأهالي[32] (سجل القدس 79، ص72.).

كما أن حكام القدس كان لهم اعتقاد بأهمية جريان الماء من القناة وهذا دفع البعض منهم إلى أن يتولى بنفسه أمر حماية القناة وحراستها، ومنهم محمد باشا بن سليمان باشا بن قباد باشا، وذلك سنة 1042هـ/ 1632م، وقد وردت وثيقة بذلك هذا نصها:"...وقد تطاولت عليه الأيدي وان عليها من لا يلتفت إليه ولا ينظر بحاله، وإن هذا الوقف إذا ترك على هذه الحالة يضمحل حاله، وتتمزق أوصاله، ويتفرق ماؤه وماله، ويذهب محصوله، ويتكسر من مجراه موصوله ومفصوله، وتتعطل خيراته، وتنفتح قناته، ويجمد ماؤه، ويخمد هواؤه، وإن تركه على هذا المنوال فيه الضرر على كافة سكان المدينة في الحال والمال، وإن الوقف محتاج إلى ناظر من أهل الخير والدين ومن أصحاب الرأفة والشفقة على المسلمين، ممن له قدرة على ضبط وقفه وعمارته وإجراء جريانه بعمارته وانشائه ..... يجري في مجاري مياهه وقناته، وينظر بالإصلاح في طرق خيراته ودولته وهو من أهم المهمات، وأفضل الطاعات، وأكمل العبادات، إذ الماء حياة كل شيء، ويحتاج إليه الميت والحي، فلم ير لهذا الخير أهلا ولا لفعل هذا الثواب محلاً، إلا من ورد مياه العدل والدين، وشرب من حياض الرأفة والشفقة على المؤمنين، صاحب الخيرات العميقة، والمبرات الجسيمة، الملتزم على فعل الخيرات، المواظب على أداء الطاعات، السالك مسالك الصدق واليقين، الراغب في عمل كل خير يعود على الناس أجمعين، أمير الأمراء الكرام كبير الكبراء الفخام، ظهير أولى القدر والمجد والاحترام مولانا محمد باشا كافل الديار القدسية حف بالألطاف القدسية، فاستخار الله_ تعالى_ ونصبه ناظر على هذا الوقف المنيف العائد نفعه على سكان مدينة القدس الشريف؛ لينظر فيه حسبه لوجه الله، وابتغاء لمرضاة الله من ضبط غلته، وإصلاح طرق الماء وغير ذلك مما يرى فيه إرضاء خالق الأرض والسماء، ويقدم هذا الأجر عند الله بين يديه، ويدخر هذا الثواب ليوم العرض عليه، نصبا شرعيا وأذن له بذلك إذنا شرعيا مقبولاً، محررا في رابع عشر لصفر لسنة اثنين وأربعين وألف[33]"(سجل القدس 119، ح1، ص446) .

وتشير وثيقة مؤرخة لعام 1045هـ / 1635م إلى أن القناة رممت بمئة قرش على شكل قرض، اقترضها متولي[34] الوقف بأمر من قاضي القدس[35](سجل القدس 124، ج 1، 28 تموز 1630م، ص 200.).(متولي: من يتولى إدارة شؤون الوقف والنظر فيها وفق شروط الواقف في

ضوء الاحكام الشرعية، انظر انظر بيات،ج1، 2005، ص386.) وقد أظهرت الوثيقة أن الترميم الذي طال القناة كان بسيطاً، إذ يشير المبلغ إلى حجم الترميم وضآلته، إلا أنه فتح الباب فيما بعد على قضايا اقتراض أخرى، وعلى أعمال ترميم للبرك وملحقاتها، ففي وثيقة يعود تاريخها إلى عام 1059 /1649م موجهة إلى إبراهيم آغا حافظ قلعة البرك[36](قلعة البرك أو المرجيع: تبعد عن الطريق التاريخي الواصل بين القدس والخليل حوالي 115م، ويعود بناء القلعة الى عهد السلطان عثمان الثاني ابن أحمد الأول 1027 1627م كما هو مثبت في اللوحة التأسيسية التي تعلو المدخل. انظر أبو ارميس، 1996م.)، والتي تتحدث عن مقطع في قناة السبيل يسمى (الفحل).بحاجة إلى تنظيفه من الركام وغيره، وأن القناة في موقع البركة كسرت بواسطة أولاد أبي كف، وقد تم الإخبار عن الأمر بحضور رجل معروف هو الحاج محمود بن نمر، حيث طلب القاضي بإعمار الأماكن المتضررة حتى يصل الماء إلى البرك[37](سجل القدس 142، ص 188).

نلاحظ أنه من أجل توفير المال للإعمار أنه كان يتم الاستدانة على الوقف، والاستدانة تعد أسهل الطرق وأقربها في مجال تعمير الوقف، تبدأ عندما يتوجه متولي الوقف أو الناظر عليه للقاضي، ويطلب قرضاً شرعياً وهو مبلغ محدد من المال، يتسلمه المتولي لصرفه لاحقا على الوقف، ويشترط على المتولي أن يعيد المبلغ المستدان حال توفره من مال الوقف[38](ربايعة، 2010،ص 210.).

وفي عام 1060هـ/1650م صدرت وثيقة أخرى عن الحاكم الشرعي موسى أفندي، لمتولي وقف القناة شرف الدين آغا، تطلب إعمار قناة السبيل التي توقف عملها منذ فترة طويلة لعدم جريان الماء فيها، وأنه لا مال لدى القائمين على الأمر، وفيها تمت الاستدانة على الوقف من القرى الموقوفة على القناة لإتمام الإعمار. وقد عين الحاكم الشرعي جماعة للكشف على حقيقة الأمر، منهم: الأستاذ محمود بن الحاج حسين المعمارباشي وولده الحاج حسن، وكذلك الأخوين علي وخليل ولدا كريم الدين من معلمي الإعمار، حيث وجدوها خربة، وقد أذن الحاكم الشرعي لشرف الدين آغا بتأجير قرى الوقف للراغبين في التأجير، وذلك لجمع المال من أجل الإعمار[39](سجل القدس 143، ص63).(المعمار المعلم الماهر في البناء ويقوم بإدارة الورشات بشكل مستقل جمعها معمارية، ويعتبر المعمار باشي شيخ أو رئيس المعماريين.انظر: ربايعه، تاريخ القدس، ص219)

ومن وثائق الإعمار أيضا تتحدث وثيقة عن أن المعلم خليل والحاج علي بن طعمة قدما للمعلم عمر بن الحاج حسن بن نمر الوكيل الشرعي عن ابن عمه المعلم علي بن كريم الدين المتولي على وقف القناة مائة مد حنطة بثمن قدره ستون قرشا وذلك من أجل تعمير قناة السبيل[40](سجل القدس 149، ص 112.)، وبهذا قام المعماري عمر بإعمار القناة الخربة، حيث وصل الماء يوم الثلاثاء 17

ربيع ثاني1064هـ، 1654/3/7م . وكان عمر المذكور قد صرف مقدارا أكثر من المال الذي بحوزته في عملية الإعمار وهو4466,5 قطعة مصرية من محصول 1063 /1653م وأن المبلغ الكلي هو 7628 مصري، فأذن له بالاستمرار في العمارة، وسيعطى المبلغ كاملا باستدانته على الوقف[41] (سجل القدس 149، /1654/2/6م، ح4، ص 94).(المد 24 صاع وزن 51,92 كغم وهو مكيال للحبوب انظر شوكة،2000، ص 5) (القطعة المصرية تعادل في قيمتها قطعتين شاميتين وتساوي 1/30 من القرش الأسدي،انظر المبيض، 1989م، ص225.)

إن توالي أعمال الترميم والاصلاح، وفي سنوات متعاقبة، يشير إلى وجود خلل في معطيات الإعمار أو القائمين عليه، ومن خلال رصد أسماء المتعهدين والقائمين على الوقف، نلاحظ أن وظائف جديدة قد طرأت على أعمال القناة، حيث فتحت شهية العاملين عليها، لوجود مردود مادي لا بأس به. وقد يعود ذلك إلى حالة اقتصادية فيها شيء من الرخاء المستجد في الدولة العثمانية. كما نلاحظ بروز معطيات الاستدانة والتأجير التي لم تكن موجودة قبل ذلك. مما يدل على فائض مالي ملموس في وقف القناة استدل القائمون عليه، فقد كان من حق القائم على القناة بأمر من حاكم الشرع الشريف أن يؤجر أو يستدين للإصلاح من مال الوقفية، وأن يقدم هذا المال للمتعهد أو المقاول والعامل، وقد سمح قاضي الشرع بالأمر؛ وذلك للأهمية القصوى. التي تبينها إحدى الوثائق التي وردت في سجل القدس رقم (149) عن حالة المدينة التي عانت من أزمة مائية خانقة، إذ انقطع الماء عن المدينة، مما دفع السكان إلى أن يبحثوا عن الماء في أماكن بعيده، فقد ذكرت إحدى الحجج عن خلاف على أجرة نقل الماء من نهر الأردن (الشريعة) إلى القدس الشريف[42](سجل القدس 149، ح2، ص103، ح2، ص444.).

إن حالة شح الماء التي عصفت بالمدينة في سنة1064هـ/1654م، وشكوى الأهالي وتضررهم، ومحاولتهم جلب الماء بأثمان باهظة، كل ذلك وغيره كان سبباً كافياً لقاضي القدس الذي أُسندت اليه رتبة قضاء القدس الشريف، بالتوجه إلى السلطنة العلية طالبا العون والمساعدة لفك الضيق الذي لحق بأهل القدس الشريف، وحيث وصلت شكواه إلى والدة السلطان خديجة تارخانة زوجة السلطان إبراهيم ووالدة السلطان محمد الرابع، والتي كانت وصية عليه في حينه، وهي أوكرانية الأصل، وصفت بأنها صاحبة التعميرات الخيرية في السلطنة العثمانية، وقد تمثل تبرعها لقناة السبيل بمبلغ قدره 2500 سلطاني ذهبا[43](سجل القدس 149، ج1، ص470)، تخصص جميعها لتعمير القناة، حيث وضحت وثائق السجل مصاريف الإعمار بشكل دقيق، وأشارت إلى آلية عمل ذات جدوى، ومراقبة شديدة، فلا تصرف أقجة إلا بتذكرة[44](تذكرة: هي الكتب المتبادلة بين الدوائر الرسمية ضمن المدينة أو الولاية الواحدة. كما أن التذكرة تعد من الوثائق الرسمية التي يزود بها الأصناف والأهالي: مثل تذكرة

الأصنافــ تذكرة المرور، تذكرة النفوس، تذكرة الجمرك. انظر، بيات،ج2005،1، ص378.)، تبقى مع صاحبها إلى حين الطلب لتدون في دفتر المصاريف، ومن ثم تنقل إلى سجلات القدس بعد أن تجري المحاسبة النهائية أو عمل الميزانية[45](سجل القدس149،ح2، 1تموز 1654م، ص470)
ولأهمية هذه الوثيقة نذكر نصها:

"لدى صدر الموالي العظام حضره المولى محمد أفندي بحضور أمير الأمراء الكرام كبير الكبراء الفخام حضرة سنان باشا محافظ القدس الشريف، لما ورد من جناب ذات الحجاب الرفيع والستر العالي المنيع فخر المخدرات تاج تاريخ المحصنات والدة سلطان- أعزه الله ولدها ونصره وأدام ملكه أخلده- برسم عمارة قناة السبيل الواردة من برك المرجيع إلى القدس الشريف مبلغ قدره من الذهب السلطاني ألفا ذهب وخمسمائة سلطاني ذهبا، أرسل إلى جهة الشام لمجيب معلمين لتعمير القناة وعدتهم ثمانية أنفار، ولكل واحد عشرة سلطانيات تحسب من أجرتهم، يكون ثمانون سلطاني بها عليه لأجل تعمير القناة، سلطاني عدد خمسه بها قنب لأجل لفها على قواديس القناة سلطاني عد خمسين جمعا سلطاني عدد مائة وخمسة وثلاثون.. [46](سجل القدس 149، ح1، ص470) ". (القواديس عبارة عن أنابيب فخارية يجري فيها الماء)

في ضوء ذلك، يظهر أن هذا الإعمار كان أكبر إعمار، وقد تم تنفيذه على مرحلتين، وذلك سنة 1064هــ/1654م، الأولى: عندما سمح قاضي القدس لعمر بن حسن بن نمر معمارباشي القدس الوكيل عن الأستاذ علي بن عبد الكريم بن نمر أحد متولي الوقف بالاستدانة لتعمير القناة، وقد أضافت الحجة بأن عمر باشر في عمارة القناة ووصل الماء إلى القدس يوم الثلاثاء 17ربيع ثاني1064هــ/1654/3/7م، وقد أفادت الحجة أيضا أن التعمير كان بعد أن سمح القاضي بالاستدانة على رقبة الوقف لعدم توفر مصادر مالية[47](سجل القدس149، ح2، ص102)، ويلاحظ أن تاريخ وصول الماء كان بعد شهر تقريبا من تاريخ كشف نائب القاضي على القناة، ما يفيد أن التعمير استغرق شهرا، ومن الحجج التي تعزز فكرة شح المصادر المالية ما ذكرته حجة حول بيع غلال وقف قناة السبيل، فقد اشترى المعلم خليل بن علي بن طعمة من المعلم عمر بن حسن بن نمر الوكيل عن المعلم علي بن عبد الكريم متولي الوقف 100مد حنطة[48](سجل القدس149، ح4، ص94.).

أما المرحلة الثانية الرئيسة لتعمير القناة فتبدأ بعد تحرك قاضي القدس واستجابة والدة السلطان، فقد أفادت الحجج أن التعمير استمر من 14 شوال 1064هــ/ 9/7/ 1654م-21 ربيع أول 1065هــ /1655/1/29م؛ أي أن التعمير استمر خمسة شهور متتالية، وبلغت التكاليف والنفقات من

أجرة عمال ومعلمين ومعمارية وحجارين ونقل، وثمن مواد شيد وزيت وحجارة وقنب وقطن وغيرها: 33375قرشا[49] (سجل القدس 149، ح1، 386-395).

إن التعمير الكبير، وحجم المال المتداول فيه، قد فتح الباب على مصراعيه، أمام عدد كبير من الوظائف والمحسوبيات، بل تعدى ذلك إلى السرقات، وإلى أعمال التخريب المتعمده – كما سيأتي لاحقا- مما حدا بالسلطة العثمانية إلى فرض تعهدات على القرى التي تمر بها القناة، في محاولة لإرضاء سكان هذه القرى، والتي كانت أغلب التعديات تأتي منها. ففي عام 1064هـ/1654م قام الحاكم الشرعي محمد أفندي برفع الأمر إلى القبة العلية (السلطان) وبحضور أحمد آغا الشوربجي[50](سجل القدس 149، ح1، 10رمضان1064هـ/1654/7/25م، ص254) متولي وقف قناة السبيل في دمشق[51](سجل القدس 149، ح1، ص313.). فقام القاضي بإحضار مشايخ قرى أرطاس، وبيت لحم، وصورباهر، وأم طوبى، وبيت ساحور الواد، وقرية دير أبي ثور (حي الثوري)، حيث قاموا بالتوقيع على وثيقة مفادها أن عليهم التقيد بحفظ القناة الواقعة في أراضي قراهم نظير اعفائهم من التكاليف العرفية – وهي الضرائب التي يتم فرضها خارج نطاق الضرائب الشرعية (الجزية والخراج والعشر).[52] (بيات،ج1، 2005، ص378)-، وأن أي فتح أو كسر قادوس من رعاياهم سواء بقصد أو غير قصد فعليهم يكون الإصلاح، وقد تم الأمر بتعهدات أهل القرى أمام القاضي وبحجج رسمية جاءت على النحو التالي:

- أهالي قرية بيت لحم حضر عنهم كل من سليمان بن جويفل، وأحمد بن عطية ، ويعقوب بن إسحق، وعيسى البندك، وبرجس بن هجاس
- أهالي قرية أرطاس حضر عنهم الخواجة بن جبارة ونزال بن المشني وغرموش بن ربيع، وعامر بن غزالة.
- أهالي أم طوبى، حضر كل من سرحان بن حسن، وياسين بن شمس الدين.
- أهالي قرية صورباهر حضر منهم حسين بن ابي زر، وربيع بن محمود أبي ديه، ومحمد بن أحمد، وصالح بن مهر.
- أهالي بيت ساحور الواد ومنهم أحمد بن معالي، عبيد بن جعفر، وكذلك حضر محمود بن عبد القادر شيخ قرية أبي ثور[53](سجل القدس 149، ح1، ص297؛ ح2، ص313؛ ح2، ص320؛ ح2، ص324؛ ح1، ص327؛ ح1، ص328).

ويظهر من خلال الحجج والوثائق أن هذه الترتيبات الوقائية عقدت على أعلى المستويات بمرسوم سلطاني، ثم إلى الحاكم الشرعي بحضور المتولي على الوقف، حيث تم الأمر بإعفاء القرى

المذكورة من الضرائب السلطانية مقابل حماية القناة، وأي خراب للقناة يتحمل نفقة إصلاحه أهل القرى وتعود الضرائب عليهم من جديد، وفرض التصليحات إذا حدث الخراب بفعل فاعل.

يبين هذا أهمية القناة لدى السلطة العثمانية حيث تنص الوثائق على إلزام أهل القرى بعد تنبيههم ، وبإشراف مشايخهم على ضرورة السهر على المياه الجارية إلى القدس، وبهذا أصبحت القناة مسؤولية عينية(فرض عين) على المشايخ وأتباعهم. إلا أن هذا الموضوع لم يوقف التعديات في سنوات ضعف الدولة كما سيأتي.

واللافت للنظر أنه وبعد هذه التعميرات الكبيرة فقد احتاجت القناة إلى تعميرات أخرى جديدة، فقد تم الشروع بهذه التعميرات سنة 1067هـ/1657م، وذلك زمن القاضي عبد الرحمن أفندي بن حسام الدين، وتحمل تكاليف هذا الإعمار حسين باشا محافظ غزة الذي زار القدس ورأى قلة المياه فيها ، لاسيما في أشهر الصيف، فاستشار أهل الخبرة، فأشاروا عليه بأن دخول ماء عين أرطاس إلى القناة يرفع منسوبها ويحل المشكلة، إلا أن الأمر بحاجة إلى ما يفوق على ستة آلاف قرش، فأخذ المعماري الحاج محمد بن الحاج إبراهيم الغزي المعروف بالمصري على عاتقه بأن يوصل الماء من خلال بناء السواقي والمدارات والبرك والقناطر، وقناة من جهة الشمال ويوصل الماء إلى قناة البرك ليصل إلى القدس، مقابل ألفي قرش، يستثنى منها مواد الحجارة والشيد، وقد تعهد كل من المعلم محمود والمعلم عمر والمعلم علي المعماري في القدس بمعاونة الحاج محمد بغية إتمام المهمة[54](الإمام الحسيني، 1982، ص113-115.).

وحسب وثيقة في سجلات القدس مؤرخة في 2 ربيع أول1068هـ/1657/12/8م، تفيد بالكشف عليها بطلب من المتولي على الوقف أحمد بلكباشي بدمشق الشام، فعين قاضي القدس مصطفى العلمي من طرفه القاضي علي الثوري أحد الكتاب بالمحكمة وبصحبة متسلم[55] (المتسلم: هو نائب الأمير الذي يُنصب لتسلم اللواء من الحاكم السابق، وحول آلية الاستلام والتسليم ينظر: سجل القدس152، 2، ص521، سجل القدس165، 29ربيع ثاني1075هـ/21تشرين أول1665م، ص205.) مدينة القدس محمد آغا، فوجد البرك الثلاثة فارغة، وكشف على العيون(عين صالح وعين عاطات وعين الحوض) الواصلة إلى البرك، والتي تبعد أربع قصبات عنها ووجدها ضعيفة لا يمكن أن تصل إلى المدينة[56](سجل القدس 155، ح1، ص59).

ومن ثم ظهرت الوثائق التي طالبت بإصلاح القناة، ومنها الوثيقة التي تعود إلى عام 1071هـ/ 1660م، والتي يطلب فيها أحمد بلوكباشي –المتولي على أوقاف القناة– من قاضي القدس الشريف أن يعيّن كاتبه للكشف عن البرك، حيث تم الكشف من قبل المعماريين الحاج محمود وعلي والمعلم

عوض وإبراهيم القنواتي. حيث قال المعماريون إن الماء يصل إلى خلة دير مارالياس فقط، بسبب الخراب الذي لحق بالقناة جراء تساقط الثلوج والمطر، حيث طلب المتولي أموالا لازمة من القاضي الشرعي والإذن بالإعمار، إذ إن وزن الماء هو أربع قصبات فقط[57] (شوكه، 2000م ص 100) ("القصبة في اقصر طولين معروفين لها تساوي 12½ سنتمتر، ونقدر أن هذا المقياس الطولي يشير الى ارتفاع الماء في القناة". انظر العسلي، المجلد الثالث، 1989،ص 112)، ثم رممت القناة عام 1074 / 1664م بعد انقطاع الماء لمدة ستة اشهر[58](سجل القدس162،ح25،2شباط1664م، ص317).

وفي وثيقة أخرى صدرت عم 1094هـ/1683م وتخبر أن الحاج مصطفى بن عبدالله المتولي على وقف قناة السبيل قد طلب من القاضي الشرعي الكشف على القناة، حيث توجه عدد من الشيوخ والمعماريون، وحصل الوقوف على العيون الداخله في القناة فوجدوا في ماء عين صالح أشياء وأوساخاً تعطل مجرى الماء، وكشفوا على الدهليز الذي يمر تحت الأرض والذي يجري فيه الماء إلى أن يصل إلى القداديس قرب بيت لحم من جهة الشمال المعروفة بالكرين حيث وجد طين متصلب متجمع مع الزمن، وقرروا أن بعض الأماكن تحتاج إلى تكحيل بالجرار والزيت والشيد والكتان، كذلك وجد في الكرين أغصان التين، وقد خرجت جذورها إلى الداخل والذي يمنع الماء من المرور، مما أدى إلى تعطيل مجرى المياه ونقصها. حيث أمر المتولي بقطع الأشجار التي تعطل المجرى للمصلحة العامة والبدء بإعمارها وتعزيلها وتجديد فتحاتها[59](سجل القدس 185،ص381.).

كما جرت أعمال ترميم وصيانة، لها سنة 1100هـ / 1689م[60](سجل القدس189، ح3، 20 شباط 1689م، ص434) وهناك وثيقة صادرة عام 1106هـ/1695م تتحدث عن إعمار في القناة، مفادها أن الماء انقطع عن القدس والمسجد الأقصى مدة سنتين، حيث تضايق الناس بشدة، وأثر ذلك على زوار المسجد الأقصى، إذ لم يجدوا ماء للوضوء. وكان ذلك في ولاية قاضي القدس، والحاكم الشرعي للعسكر السلطاني سابقا مصطفى أفندي، الذي بحث عن حل للأمر.وتقول الوثيقة ان التعمير بحاجة إلى(10 اكياس) (الكيس: مقداره 20 الف أقجة في منتصف القرن السادس عشر، وارتفع 40 الف في منتصف القرن السابع عشر، العسلي، 1989، المجلد الثالث، ص 112) ، وان المدة الزمنية للأعمار تستغرق ستة أشهر ولن يقدم هذا إلا قصبتين من المياه، هذا ولم يلتفت مصطفى افندي إلى الأمر، وباشر العمارة ، حيث أشرف بنفسه على الأمر، إلى أن تم الاصلاح حيث وصل الماء إلى سبيل الكأس في مدة 42 يوما فقط، وبعدها بعشرة ايام جرى الماء في الأسبلة الأخرى القديمة، وكانت

التكلفة الف قرش ومقدار الماء الواصل خمس قصبات[61](كامل العسلي، 1989، المجلد الثالث، ص 112-113) .

العمالة والمالية وموارد الإعمار من خلال الوثائق

هذا ونتيجة لعمليات الإعمار والترميم فقد حفلت السجلات بعدد كبير من الوثائق التي تشير إلى ذلك. ففي عام 972هـ / 1564م تحدثت وثيقة عن إرسال أمر إلى أمير لواء القدس رضوان باشا والمتولي على الوقف طورغود بأن يأخذ الأول ستة آلاف وخمسمائة ذهبا من خزينة حلب وينفقها على قناة العروب (قناة السبيل) حيث تم تحويل المبلغ المذكور من قبل الكتخدا مصطفى أمين الخزينة السلطانية في سنجق القدس وغزة ولم يكن المتولي حاضرا، وعليه فقد استلم الأمير (الف ذهب) ثم طلب من الأمين باقي المبلغ ليسلم للمتولي، حيث قال الأمين أنه سلم المبلغ إلى الناظر على الوقف.

وعندما قام ناظر الشام الحالي مصطفى بمحاسبة خزينة الشام، قيل له ان طورغود قبض ألف وثمانمائة بارة(أي خمسمائة ذهب) وسجل في دفتره كإيراد مصروف خلافا للواقع. إلا أن طوغرود كان قد توفي، وبحضور رضوان أمام الدفتردار قال أن طورغرود لم يأخذ شيئا، وانه أخذ (رضوان) ألف فلوري والمتبقي في ذمة الملتزم مصطفى. وعليه، فقد طولب بالتحقيق في الأمر[62] (بيات، جزء1، 2005، ص 226).والبارة عملة معدنية عثمانية كانت تعادل في عهد أحمد الثالث ثلث آقجة وكل اربعين باره قرشا واحداً (بيات، جزء 2، 2006 ص 299)

وفي وثيقة تعود إلى عام 1044هـ/1634م تبين أثمان مواد واحتياجات اشتريت من دمشق لصالح برك المرجيع وعمارتها، وهي: 180 سلطاني ذهبا، يعدل كل سلطاني قرشان أسديان وثلث، ويساوي مجموع المبلغ 384 قرشا اسديا، بيد السيد قاسم آغا بدمشق، بإذن من محمد آغا ولد الياس الرملي المكاري[63] (سجل القدس 123، ص 116.).

ووثيقة أخرى تعود للأعمار الكبير عام 1064هـ/1654م، جاء فيها : " حاسبنا الشيخ عبد الجواد الشهير بالعسلي مما في تسليمه من الزيت لتعمير قناة السبيل وقدر ذلك عشرة قناطير زيت، فكان المصروف بمعرفتنا على التعمير إلى ختام شهر رمضان سنة اربع وستين والف بموجب التذاكر التي بيده الممهورة (المختوم) بمهرنا تسع وخمسين تذكره، منها: زيت ثمن قناطير[64] وجرة، وتبقى تسع وثلثين جرة زيتا يدفعها للمعين لتعمير القناه المذكور، تحريرا في تاسع شهر شوال سنة اربع وستين والف"[65] (سجل القدس 149، ص 24)"، والقنطار العثماني يعادل 17600 درهما أي 56,449 كغم، (بيات، 2006 الجزء الثاني، ص311)

وفي وثائق متفرقة حول الإعمار ومواده ومصروفاته، ومنها: " اعترف المعلم محمود بن علي والمعلم احمد بن الفران بان سنان باشا اخذ منهم الف وثلاثمائة حمل قصرمل لأجل القناة بخمسة وستين قرشا[66]"(سجل القدس 149، ص24).

" قبل المعلم عواد ولد عواد المكاري النصراني بان يحمل القنب من دمشق الشام إلى القدس الشريف لأجل تعمير قناة السبيل، أجرة كل قنطار شامي خمسة عشرة قروش قبولا شرعيا وتسلم بالمجلس خمسة عشرة قرشا تحت الحساب فقبض ذلك بالحضرة والمعاينة"[67] (سجل القدس 149، ج2، ص471).

" تسلم كل واحد من احمد بن عطيه ويعقوب ولد اسحق وصالح البندك وخليل بن جاسر وسلمان بن حويمد واحمد بن موسى الجميع مشايخ قرية بيت لحم الكائنة ظاهر القدس الشريف مائة قرش من شيد لأجل قناة السبيل ثمن كل قنطار اثنا عشر قطعة مصرية على ان يفعلوا التربين شيدا من الشيد الطيب على ان يدفعوا خمسمائة قنطار منقولة إلى القناة[68]"(سجل القدس 149، ح3، ص470).

" تسلم كل واحد من ربيع ولد غنيم وربيع ولد غريب وميخائل ولد سعاده وسليمان ولد مسلم الجميع مشايخ قرية بيت جالا الكائنة ظاهر القدس الشريف مائه قرش من ثمن شيد من الشيد الطيب البياض عن كل قنطار اثنا عشر قطعة منقولا إلى قناة السبيل، على أن يفعلوا خمسمائة قنطار من الشيد"[69](سجل القدس 149 ،ح3، ص470).

" سلم كل واحد من احمد بن معالي شيخ قرية بيت ساحور الواد، ويعقوب بن حمود ابي ديه من قرية صور باهر، ومحمد بن جبارة شيخ قرية ارطاس، وسرحان بن حسن شيخ قرية ام طوبى مائة قرش تحت الحساب على ان يفعلوا التربين شيداً، ثمن كل قنطار اثنا عشر قطعة منقولا إلى القناة على أن يكون عليهم خمسمائة قنطار من الشيد الطيب[70]"(سجل القدس 149، ح4، ص 470).

كما وردت وثيقة تعود إلى عام 1100 هـ/1689م تظهر إقرار بعض العمال الذين عملوا على صيانة القناة، تفيد بإقرار هؤلاء العمال بقبض أجرتهم مقابل أعمالهم في القناة، فقد شهد كل واحد من الشيخ مصطفى العميرات، وموسى بن سبع شيخ العبيات، وجويفل شيخ السعدة، ومفرح بن تايه شيخ الكبسة، ويعقوب شيخ المخالفين، وحموده بن عمر شيخ بيت ساحور انهم قبضوا وتسلموا اجرة عملهم وعمل دوابهم وعمل جماعاتهم من عبد المحسن معمارباشي القدس والمتولي على اعمار قناة السبيل، وقد كان القاضي أذن لاعمار القناة، وحصل الإعمار ودفعت الاجور للذين عملوا وكانت 33 قرشا و10 قطع مصرية[71] (سجل القدس 189، ص 96).

يتبين مما سبق ان صناعة الشيد التي كانت تتم في الغالب في القرى التي تمر منها القناة ويقوم بصناعته أهل القرى، ويبدو أن بعض الأشخاص كانوا متخصصين في ذلك، وكان القائمون على الوقف يفاوضونهم على ثمن الشيد ونقله إلى المكان المطلوب.

إلى ذلك، أسهم إنشاء القنوات المائية في استثمار المصادر الكامنة، ويتضح هذا من خلال انتشار الكبارات التي تم استخدامها لتصنيع الشيد التقليدي لبناء القنوات المائية وعملية تصنيع الشيد عادة تتطلب توفير مادة الصخر الجيري كمادة خام، وغطاء نباتي كوقود لتحويل الصخر الجيري إلى شيد، واعتماداً على المسوحات، فقد بلغ عدد الكبارات الواقعة على امتداد قناة وادي العروب حوالي 18 كبارة في حين لم تظهر كبارات على امتداد وادي البيار ومرد ذلك إلى أن قناة وادي العروب هي قناة مائية أنشئت فوق سطح الأرض مما استلزم كميات كبيرة من الشيد لبنائها [72](برغوث، و جرادات، 2002، ص27-28).

الخراب الطبيعي من خلال الوثائق – وثائق الإعمار

كان للطبيعة دور في عملية الخراب التي ألمت بالقناة، وهناك عدد من الوثائق التي تطالب بالإعمار الناتج عن جريان الماء القوي أثناء فصل الشتاء، وعن الثلوج التي حطمت القنوات، كذلك عن فعل الطبيعة كالشجر والاغصان وجذورها في الانابيب والقنوات وغيرها ففي وثيقة صادرة عام 1660/1071م جاء فيها إخبار عن انقطاع المياه وعدم وصولها من برك المرجيع إلى القدس بعد الكشف على ذلك بسبب الخراب الذي لحق بالقناة من جراء تساقط الثلوج والمطر وخاصة في الجهة الغربية لبيت لحم، وانه من الضروري اعمارها بالسرعة الممكنة، والمتولي على الوقف طلب الأموال اللازمة من القاضي الشرعي والأذن له بالتعمير[73](شوكه، 2000،ص 100.).

وفي عام 1098هـ/1686م جرى الكشف على القناة من قبل علي آغا المتولي على الوقف، وأخبر القاضي أنها تحتاج إلى العمارة وإلى قداديس جديدة وأمور أخرى. حيث توجه إلى الاستانة (اسطنبول) وعرض حال القناة على الباب العالي، فمنحته السلطنة مبلغا من المال ليصرف في عمارة القناة، حيث باشر علي آغا بنفسه بشراء اللوازم مع بعض المعماريين، فقد عمل في التعمير 90 عاملا، واستغرق الإعمار 14 شهرا، حتى عادت الامور كما كانت[74] (شوكه، 2000،ص100).

كذلك هناك وثائق تشير إلى خراب طبيعي ومصروفات في القناة، نتيجة الانسداد وهي في الفترة نفسها، فقد اخبر المتولي على القناة القاضي الشرعي بأنها تحتاج إلى صرف مبلغ من المال من ريع الوقف؛ لترميم القناة ولإعادة دخولها إلى القرى وإلى القدس، وأعلمه بما تحتاج حسب ما قاله معمار باش القدس، فتوجه القاضي بنفسه للكشف أولا على القناة ثم على المقطع الواقع بقرية بيت لحم، حيث

وزن الماء فوجد 24 قصبة، وثم ببيت ساحور، وصورباهر وأراضيها فجبل المكبر حيث بلغت تقديرات تكلفة اعمار وترميم القناة 36 الف قطعة شامية، وبعد أن أذن بالمباشرة باعمار القناة وفق المبلغ المقدر وجد ان التكاليف الحقيقية بلغت بموجب ما قدمه المتولي 42,784 قطعة شامية[75] (شوكه، 2000،ص101، سجل 1098،187 /1686م،.ص 573).

وهناك وثيقة بتاريخ 1174 /1732م على شكل رسالة موجهة إلى حاكم القدس بشير آغا بأن مجرى قناة السبيل الذي بناه السلطان سليمان معطل ويحتاج إلى تعمير وأن والدة السلطان قامت بتعميره واتمام المكان الذي اعتدى عليه العربان والفلاحين والرعاة، وانه يجب انذار الفلاحين والعربان والرعاة بضرورة الحفاظ على القناة وحراستها والعمل على منع تخريبها[76](شوكه، 2000،ص 132).

كما وردت وثائق تناولت أمر بعض المستخدمين في القناة، نذكر منها: توكيل محمد حلبي لمراد بمباشرة كتابه وقف قناة السبيل الوارد إلى القدس الشريف وقف المرحوم صاحب الخيرات والمبرات خادم الحرمين الشريفين سلطان الإسلام والمسلمين مولانا السلطان سليمان تغمده الله بالرحمة والرضوان، وفي قبض مالها من المعلوم وكالة صحيحة شرعية[77] (سجل القدس 149، ح2، ص448).

ويبدو أن القاضي لم يكتف بذلك فنصب حارسا مقيما على القناة وخصص له راتبا[78] (سجل القدس149، ح2، ص328.). ولأهميتها أيضاً ذهبت الدولة العثمانية إلى أبعد من ذلك، فقامت بتعيين معمارية دائمين للعمل والإشراف على استمرار جريان القناة، وكان على رأس هؤلاء العمال معمارباشي قناة السبيل. ومن المعمارية الذين ذكرتهم الوثائق المعلم محمد بن فخر معمارباشي بقناة السبيل، وراتبه عثمانيان كل يوم، وكل سنة 20 مد من الحنطة[79] (سجل القدس 152،ح3، أواسط شعبان1067هـ/29أيار 1657م، ص351.).

وفي وثيقة أخرى أشارت إلى وظيفة خدمة وتفقد لقناة السبيل مناصفة بين كل من الحاج عثمان بن نمر وراتبها ثلاثة عثمانية، والحاج علي بن نمر وراتبها ثلاثة عثمانية أيضا، بالاضافة إلى اثني عشر مد حنطة من وقف القناة[80] (سجل القدس 184، ص332.).

وكان أحيانا يتم تعيين أكثر من موظف للإشراف وللمتابعة في كل ما يتعلق بمصادر المياه والقنوات والبرك، ويتبين ذلك من وثيقة تحمل الرقم 6 وهي جواب الاستانة بتعيين اربعة من المائيين (المختصين بالمياه) وأربعة من المحافظين بمعاش قدره 300 قرش كل ثلاث سنوات حيث يجري الصرف وفق الأعمال العمرانية، حيث يقدر المعماريون قيمة التعميرات، ويكتب المائيون

والمحافظون أمر التعميرات المذكورة وتخصص المعاشات من قبل الوزارة حيث يجري صرف المعاشات بناء على الأوراق الثبوتية، وتدخل في جدول الحسابات سنويا، وتقدم المعاشات وتدفع شهريا. ويتم الامر جميعه وفق وقفية وتولية قناة السبيل[81](مؤسسة إحياء التراث ، ملف رقم 13/307/4,9/6).

مناقصات الإعمار

مع مرور الزمن وتطور وظائف القناة، وتراكم دخولها، صدرت وثائق تتحدث عن مناقصات اعمار منها ما صدر عام 1314 / 1896م حيث اصدر وزير الاوقاف وثيقة مناقصة لإعمار وتوسيع وتطهير البرك السليمانية وتوابعها من اجل تسييل الماء إلى القدس الشريف، حيث بلغت قيمة المصروفات 84,600 قرش، وفيها يطلب الوزير الموافقة على صرف المبلغ المذكور وفق الدفتر والكشف المؤرخ في 19 أيلول 1312 مالي الموافق25/ربيع الاخر 1314 / 2 تشرين اول1896م ورقم 163[82] (مؤسسة إحياء التراث، ملف رقم 6 /409 /307 /3).

وكذلك هناك مناقصات وطلبات اعمار ففي وثيقة أخرى تتحدث عن طلب إعمار واصلاح في قناة السبيل من قبل وزارة الأوقاف السلطاني، جراء ظهور بعض العطب في الأنابيب، وهي تغيرات مستعجلة، وتركها غير ممكن بعد الكشف عليها، وترجو الوثيقة اعطاء الإذن بالتعميرات[83](مؤسسة إحياء التراث، ملف رقم 307/2,2/24).

تتحدث وثيقة ثانية عن تنفيذ إعمار القناة في 22/ اذار 1315 مالي الموافق 24/ذي القعدة/ 1316 4/ نيسان/1899م، وقد ذكرت أن مجموع ما صرف 2756 قرش[84] (مؤسسة إحياء التراث، ملف رقم 13/315 /5,8/3). وفي وثيقة أخرى تم تطهير المنبع بتكاليف 1200 قرش، وتعمير عين صالح وتركيب أنبوب في النبع بتكاليف 100 قرش، وتركيب باب بمبلغ 320 قرشاً، وتعمير المجرى مرة أخرى بطول 500 ذراع بمبلغ 500 قرش. وهناك تعميرات في القناة من بيت لحم حتى القدس بالإضافة إلى التعميرات السابقة، حيث بلغ مجموع التكاليف 56000,200 قرش[85](مؤسسة إحياء التراث، ملف رقم 13/3,3 /4,16/6).

وفي عام 1317/1315 صدرت وثيقة تقول أن قناة السبيل بحاجة إلى عمارة بمقدار اربعين قدوس، وهي بحاجة إلى زيت وشيد بثمن 120 قرشاً، ومصانعة معلم وجباس 32 قرشاً، فعال(عمال) عدد ستة 47 قرش، وحمل شيد 34,2 قرش، معلم سبع ايام عمل 17 قرش، وفاعل تحت يد المعلم اجرته 6 قروش، المبلغ الاجمالي 1570 قرشاً لإصلاح القناة. وتم اصلاحها عام 1315 وعام 1317

مرة اخرى تم تعمير بمبلغ 500 قرش وذلك ثمن مواد تعمير ومصروفات الإعمار ونواقص قناة السبيل واعماره بصورة نهائية، والمتعهد كان جريس بن حنا القنواتي من أهالي بيت لحم[86](مؤسسة إحياء التراث، ملف رقم 13/31/4,12/6).

وكانت الدولة تلجأ إلى معاقبة الموظف اذا قصر في أداء واجباته في أعمال الحراسة والمحافظة على استمرار جريان الماء إلى القدس الشريف بإيقاف راتبه، اذ تنص إحدى الوثائق أنه ونتيجة لوجود خراب في البرك، وفي مجرى الماء(قناة السبيل) تم حبس راتب المحافظ على المياه والحارس وإيقافه منذ العام 1303هـ/1885م، حيث أفادت الوثيقة أن محافظ القناة وحراسها لم يأخذوا رواتبهم البالغة 35,280 الف قرش منذ ثلاث سنوات وفق سؤال وزير الأوقاف[87](مؤسسة إحياء التراث، ملف رقم 13/307/4,9/6).

يبدو أن التعيينات والوظائف السابقة شابها الكثير من الخلط والفساد، بين أوساط الطبقة المتنفذة. كل حسب رؤيته. فكثير ما كان للقربى والمحسوبية الشأن الأول في شغل الوظيفة، ومما يدل على ذلك إهمال القناة نفسها، وقطع الرواتب عن العاملين عليها. كذلك الترهل الكبير في عدد الموظفين والعمال الذين لا عمل حقيقي لهم، بالإضافة إلى حجم النفقات وأجور الموظفين الذي لا يتلاءم مع طبيعة العمل والإصلاح، إن الأمور السابقة أدت إلى الكثير من وثائق الشكاوي والتعديات والعقوبات التي طالت العاملين على القناة وغيرهم من العامة نتيجة الشعور بالإجحاف أولا، والأطماع الذاتية ثانيا.

ويذكر أن القناة كانت تتعرض إلى تخريب متعمد من بعض الجماعات المجاورة للقناة من الفلاحين والبدو، ما دفع القائمين على الوقف إلى رفع الدعاوي على من يخرب القناة أو يحول دون وصولها إلى القدس الشريف، فقد وردت وثائق عديدة بهذا الصدد نذكر منها: في عام 972 / 1564م ادعى عبد القادر جلبي المتولي على وقف قناة السبيل أن اهالي قرية بيت لحم تعدوا وفتحوا قناة السبيل وسلطوه على آبارهم، وبذلك حصل الضرر على أهالي القدس، وطلب الكشف والتحرر بحضور جمع من المسلمين، فوجدوا زرعاً قرب القرية بمساحة 17 ذراعا، وفيه بئر ماء يسيل اليه ماء القناة، فأخبروا القاضي الذي امر الفلاحين بعدم التعرض للقناة بعد ذلك[88](شوكه، 2000، ص 47.).

وتتحدث وثيقة أخرى تعود إلى سنة 976هـ/1568م، وهي عبارة عن أمر سلطاني يأمر فيه قاضي القدس بالتحقيق في الدعوى التي رفعها أهل القدس التي أشارت إلى سرقة ممتلكات الوقف وحجارة القنوات، وتفيد بأن قاضي القدس كان أخذ أحجار الأوقاف وبنى لنفسه داراً كبيرة، وأنه قام

باستئجار أوقاف القنوات من متوليها مما أدى إلى انهيار القنوات، وأخذ كلس المسجد الأقصى. وقد طالب المرسوم السلطاني بالتحقيق لمن تكون الدار التي تبنى؟ وهل هناك ظلم على الفقراء أو تعد أو سلب لأموالهم؟ وهل يمارس القاضي الظلم والتجاوز بأي صوره[89](بيات، ج2، 2006، ص 198-199).

وهناك وثيقة رفع فيها محاسب أوقاف القدس كتابا إلى متصرف المدينة في 30/ كانون الاول 1321 مالي / 1323 / 1905م يشكو فيها مستأجر الاوقاف إبراهيم عايش الذي يدعي ملكية الأرض بجانب الحوض الثالث الكبير (البركة الثالثة) وملخصها أن الطين الذي يزال أثناء تنظيف الحوض يوضع بجانب البركة. حيث قام ابراهيم بحراثة هذه الأكوام بهدف زراعتها. وبناء عليه يطلب الكاتب منعه من ذلك محافظة على نظافة البرك[90] (مؤسسة إحياء التراث، ملف رقم 3/ 4,2/ 2/321).

كما وتفيد وثيقة اخرى مؤرخة بتاريخ 25/ نسان1321 مالي الموافق 1323 هـ/1905م بأن بعض المواطنين يحاولون وضع اليد على اراضي الوقف وذلك في نص الوثيقة التي رفعها عمر افندي كاتب أوقاف القدس إلى متصرف المدينة مفادها أن ابراهيم عايش يدعي ملكية أرض البرك ويقوم بزراعتها مما يضر بأحواض المياه، ويطلب إيقافه، صيانته للبرك[91] (مؤسسة إحياء التراث، ملف رقم 3/ 4,2/ 2/321).

وتفيد وثيقة أخرى بتاريخ 11/ تشرين الثاني 1320 مالي 1322 / 1904م بان بعض اهالي قرية ارطاس يحاولون تسجيل الأرض الواقعة على أطراف البرك بأسمائهم، حيث بعثت أوقاف بيت لحم برقيات بهذا الشأن، وأن الارض وقف صحيح، حيث طالبت البرقيات من الدفتر الخاقاني (الطابو) عدم تسجيل الأرض إلا بعد الرجوع إلى الاوقاف[92](مؤسسة إحياء التراث، ملف رقم 13/315/5,8/3).

في وثائق أخرى على شكل رسائل، فقد رفع مصطفى أشرف ثلاثة رسائل تشير إلى تجاسر كل من عازر ابو حمامة، والياس زخريا على تخريب القناة،.وكان الحكم ان يحصل من كل واحد مبلغ تسعة ليرات عثمانية من أجل اعادة اعمارها على يد عبد الرزاق افندي، وقد كفل المذكورين داود بطو[93](شوكه، 2000، ص269).

وفي رسالة ثانية تتحدث عن تكلفة مصروفات إعمار قناة السبيل حسب الكشف المقدم من عبدالله القنواتي، والتي تبين أن هناك تلاعبا في الحسابات، فتقرر تشكيل لجنة يكون في عضويتها عبدالله

القنواتي وجريس القنواتي، وناطور القناة جبر وآخرون، ويطلب احضارهم والتحقيق معهم[94](شوكه،2000 ،ص269).

في إحدى الحجج وجه أهالي بيت لحم رسالة موجهة إلى متصرفية القدس حول تولية آل القنواتي على قناة المياه، والمطالبة بتغييرهم، وتولية آل البندك، وفي الشكوى أن آل القنواتي " كانوا لا يكفوا من تهديد عيالنا وتخويفهم، وتشقيق القرب عن ظهور الحريم ، إذ لا يخفى أن الحريم في قصبتنا(ناحية) اعتياديا(اعتدن) يجلبن الماء إلى الدور، ومرارا قد حصلت اضرار جسيمة من عائلة القنواتي بهذا الخصوص ولاسيما على النساء الحوامل، فيما ان لا طاقة لنا على احتمالهم ولا يقبل احد منهم على القناة، اذ لا امينة لنا بهم على عيالنا، وبما أن الراحة قد حصلت لنا والماء ما انقطع عنا كل هذه المدة في مدة استخدام حنا ميخائيل البندك المذكور، ولا نقبل مستخدما آخر". ثم تعلمنا الوثيقة بقبول المضبطة بالإيجاب من قبل مجلس الادارة في المتصرفية، حيث اعترض على الأمر عبدالله القنواتي الذي بين أنه يتصرف في القناة منذ جده وأباه، وانه يحافظ على وصولها القدس وان هناك اوراقا رسمية تثبت ذلك مصدرها المحكمة الشرعية في القدس. والصادرة بموجب فرمان سلطاني في أواخر عام 1254هـ/ 1838م. وكان رد الاوقاف أن التولية كانت مقابل الاعفاء من الخدمة العسكرية للقنواتي، ويجب دفع بدل الخدمة عند إقالته، وان الإقالة والتعيين يأتيان من خلال الأوقاف وليس من خلال أهالي البلده[95] (شوكة، 2000، ص275.) .

وبعد ذلك صدر قرار مجلس محاسبة الأوقاف والذي نصه" بعد اجراء التحقيقات واطلاعها على المضابط والأوراق الموقعة والفرمانات والحجج الشرعية، ثبت ان عائلة القنواتي كانت تعفى من تأدية الخدمة العسكرية ودفع البدل، والآن، يجب دفع البدل، وان مجرى المياه هو ملك للأوقاف، والمحافظة عليه وتعميره تكون للأوقاف من خلال مأمورين معينين من قبل الاوقاف في القدس، وهذا ليس من صلاحية أهالي بيت لحم في موضوع التولية وتقرر رفع الموضوع للأوقاف لمتابعته[96](شوكه، 2000، ص276).

أوقاف وتعميرات في خدمة القناة (القلعة، العيون، الأوقاف)

نظرا لأهمية القناة فقد قامت بعض الابنية على خدمتها والمحافظة عليها، ومنها بناء قلعة البرك، ثم رفد القناة بعيون الماء " فقد كانت قناة الماء الحيوية تتعرض للخراب باستمرار، كما كانت تتعرض للاعتداء عليها من قبل قطاع الطرق، وقد بذل الحكام المسلمون جهودا كبيرة في سبيل اعمار برك سليمان وبركة السلطان"[97](العسلي، 1982، ص146) قبل بناء القلعة حيث كان يتم تعيين الحرس على البرك وكان يوجد لها موظفون من اجل اصلاح القناة ويظهر الامر في وثيقة تعود لعام

959 ــ/ 1552م تظهر أن للقناة ناظر، يساعده كاتب[98](Heyd ,1960, p.107) بنيت القلعة في عهد السلطان عثمان الثاني بن أحمد عام 1027 / 1617م وهي تقع بجانب البركة العليا من الجهة الشمالية، ضمن اراضي الوقف[99].(ابو ارميس، العدد18، المجلد الاول، 2010، ص56.)

وكذلك كان هناك أعمال تعمير وتوسعة شهدتها القناة، حيث تم ربط بعض عيون الماء وإيصالها بها، ومنها: عين صالح، وعين حوض وعين عطاب[100](سجل القدس 155،ج1، 1068 ، ص58.).

الوقف على قناة السبيل

هناك العديد من القرى الموقوفة على قناة السبيل ومن هذه الأوقاف قرية (مجد فضيل) من أعمال مدينة الخليل[101](العسلي، 1982، ص 150). وكما ورد في كتاب وقف المدرسة التنكزية عدة قرى موقوفة منها كفر طاب، ومغلس، وجنداس، وترقومية، ونصف قرية القباب وغيرها، ومن الوثائق التي ذكرت هذه الأوقاف، أن متولي الوقف احمد اغا بن الشوربجي قبض من محصول قرية القباب 20 قرشا، وأربعين مد حنطة، وستين مد شعير[102](سجل القدس 149، ص 13). كذلك مزرعة الشرا الجارية في وقف القناة التابعة إلى قرية مغلس[103](سجل القدس 149، ص14).وهناك اشخاص خصصوا جزءا من ريع أوقافهم لتوفير مياه الشرب لأبناء السبيل وإنشاء سبل من عائدات الوقف، فعلى سبيل المثال خصص حسين بن عوض بن قميع جزءا من ريع وقفه للصرف على قناة السبيل[104](المدني، المجلد الثالث،2008 ، ص227).

قد وردت أسماء هذه القرى وغيرها في دفتر محاسبة على وقف القناة في وثيقة تعود إلى سنة 1064هـ1654م. إذ يبين حجم المردود المالي لها، والقري التي ورد ذكرها في الوثيقة هي قرية القباب، واذنة، وقرية مغلس، وكفرنانا.[105](سجل القدس 149، ح1، ص478.)

القناة في القرن العشرين

استمرت العناية بالقناة بعد انتهاء الحكم العثماني ففي عهد الانتداب البريطاني وضع الوقف الإسلامي أنبوب حديدي بقطر 20سم بشكل جزئي داخل القناة السفلى وأنشأ الوقف مبان لتنقية المياه بما في ذلك فلاتر ضغط وكذلك مادة الكلور المطهرة في برك سليمان ومضخة لنقل المياه إلى القدس[106](Har-El, Menashe. Ariel 39 (1975), p 12).

وفي عام 1919م في العهد البريطاني قدم اقتراح من اللفتنت كولونيل جراي دونلد لتسهيل عمل المشروعات التي تؤدي إلى زيادة مقدار ماء الشرب في القدس الشريف، وأشار أنه من المستحسن في الظروف الحالية أن توضع المشروعات تحت اشراف ادارة الاشغال العمومية لإدارة عموم بلاد العدو المحتله الجنوبية، وأشار إلى قصده في توصيل مياه وادي البيار بمياه برك سليمان، وعليه وافق مدير الاوقاف على هذا الاقتراح واستحسن مشروع وادي البيار[107](مؤسسة إحياء التراث، ملف رقم 2/32/1,1/4/60).

في 13/ اذار/ 1933م رفع المجلس الاسلامي الأعلى إلى المندوب السامي البريطاني كتابا تتعهد فيه دائرة الاوقاف بإصلاح القناة بين وقت وآخر، حيث أشارت إلى عملية الترميم في أواخر العهد العثماني بتكلفة

22 الف جنيه ذهبا من اموال الاوقاف الإسلامية، وإن الحكومة البريطانية لم تنكر هذا الحق بل استأجرت البرك من دائرة الاوقاف إلى دائرة المياه بموجب عقود رسمية تتجدد كل ثلاث سنوات وتدفع الاجرة سنويا إلى دائرة الاوقاف. وظلت الحالة على هذا الشكل إلى قبيل عام من تاريخ هذا الكتاب حيث انقطع الماء بسبب مضخات دائرة المياه وليس بسبب قلة الامطار في العام المنصرم وعليه يطلب من المندوب السامي ان يأمر دائرة المياه برفع الماكنات من ينابيع الاوقاف في وقت قريب لتعود المياه إلى مجاريها[108](مؤسسة إحياء التراث، ملف رقم 60/ 4/ 1و 2/32/1).

وفي 18/ تشرين الأول 1933م قدم المهندس درويش ابو العافية تقريراً إلى الأوقاف يتلخص فيما يلي: اصلاح مجرى عين عطاب من النبع وإجراء مائها في مواسير حديدية إلى مجمع المياه. وإجراء ماء عين الفروج في مواسير حديدية إلى مجمع الماء. تطهيرات واصلاحات عموميه ومستعجلة في قناة الفخار الممتدة بين مجمع المياه في برك سليمان وبين بيت لحم، وتطهيرات واصلاحات عموميه في مواسير القناة في بيت لحم، تمديد مواسير في نفق جبل المكبر، وأيضا طلب المهندس وضع موتور بقوة تكفي لرفع خمسة عشر متر مكعبا من الماء في الساعة إلى خزان بني خصيصا لذلك[109](مؤسسة إحياء التراث، ملف رقم 2/33/1,3/4/60).

ويرى مدير الأوقاف العام في وثيقة مؤرخة في 23/آب/ 1934م ان على بيت لحم ان تشارك بتكاليف تعمير المواسير الحديدية لأنها تأخذ سدس الماء بصورة حتمية، ولا يستطيع ان يوقف ذلك، لهذا يجب ان تشترك بلدية بيت لحم في المغرم كما تشترك في المغنم[110](مؤسسة إحياء التراث، ملف رقم 2/33/1,3/4/60).

ووثيقة مؤرخة في 1938/4/24م تتحدث عن مشروع مد مواسير 6 انش من برك سليمان إلى بيت لحم، والبند الثالث منها يتحدث عن قلع احجار وتغطية القناة مع التمهيد لوضع المواسير، وبما أن القناة الحالية هي من فخار وتركيبها جار بمنحنيات عديدة، وبما أن مد مواسير الحديد لا يمكن توقيعه حسب القناة القديمة لذلك يقتضي ان تكون الحفريات الجديدة على خط مستقيم لصالح العمل وضمانه[111](مؤسسة إحياء التراث، ملف رقم 2/33/1,3/4/60).

ويبدو أن هناك من يريد المحافظة على القناة القديمة لكونها قناة أثرية تاريخية حيث تتحدث الوثيقة المؤرخة بتاريخ 9 تموز 1940م حول ذلك، وأيضا تتحدث عن نقص في عدد المراقبين والمشرفين على العمل مما أدى إلى تكسر القناة القديمة[112](مؤسسة إحياء التراث، ملف رقم 13/47/1,4/4/6).

ووجهت رسالة من المجلس الأعلى إلى رئيس بلدية القدس مؤرخة. في 29 ربيع الاخر 1359هـ/ 5 حزيران 1940م، تتضمن الموافقة على مد انابيب حديدية في القناة الواقعة بين برك سليمان ومدينة بيت لحم. على نفقة الاوقاف بمبلغ قدره (1320) جنيها مع اضافة 130 جنيها على سبيل الاحتياط فيصبح المبلغ(1450) وإذا كانت أقل من ذلك يرد المبلغ لدائرة الأوقاف.

وفي نفس الوثيقة هناك موافقة بتمويل البلدية بشروط هي:

1. وجود حالة طوارىء.
2. الحصول على إذن خطي من المجلس الاسلامي الأعلى.
3. قصر هذا الترتيب على مدة الحرب.
4. الاتفاق مع البلدية على ثمن الماء الذي ستستهلكه.
5. الموافقة على اطلاق يد البلدية في ابتياع اللوازم لإتمام العمل.
6. تخصيص احد موظفي الاوقاف العارفين بمجاري المياه ليكون مع عمال البلدية[113](الإمام الحسيني، 1982، ص 117-118).

وجاء في نص تقرير مهندس الاوقاف رقم 1/1 بتاريخ 9/ تموز 1940م حول استبدال خط مياه الحرم القديم بخط جديد، وتركيب انابيب على التوالي ولحمها ببعضها بعضا بالاكسجين بدل وصلها بواسطة تحشيتها بالرصاص.وتركيب انابيب الحديد مكان انابيب الفخار القديمة في نفس القناة ويفضل لو حفرت قناة جديدة بجانب القناة القديمة. وكان الجواب على حفر قناة جديدة بأنه مكلف وانه يؤدي إلى نسف القناة القديمة، ولا يوجد مبرر لذلك وذكر التقرير ان الانابيب الفخارية في القناة القديمة كانت مكسره ومبعثرة ومحشوة بالحجارة والتراب وبحالة لا يمكن الانتفاع بها حاليا أو في المستقبل[114](مؤسسة إحياء التراث، ملف رقم 13/47/1,4/4/6).

اما بالنسبة لتلقي القدس المياه من مناطق اخرى فيذكر موشيه حيرال أن الانتداب البريطاني قد وضع في عام 1928 مضخات عند عين فارة، وفي عام 1931م عند عين الفوار (جدول مياه القلط) شمال القدس.

في عام 1926م بدأت القدس تتلقى المياه من راس العين من السهل الساحلي عبر خطوط أنابيب بطول 60 كم وقطر 45 سم. وبعد حرب 48 تلقت القدس المياه من آبار في السهل الساحلي، وربطت المياه في القدس مع نظام المياه الإسرائيلي كذلك سيرت إلى المدينة القديمة [115](Menashe Har-El, Ariel (1975), p 12 39).

نهايـــة القناة

في مقال بعنوان (برك سليمان وقف اسلامي صحيح) كتبها الشيخ محمد اسعد الامام الحسيني وصدرت في القدس في 21 رجب سنة 1374هـــ/ 15/ 3/ 1955م يستهجن الكاتب انتزاع مياه برك سليمان الوقفية الاسلامية وتأجيرها إلى بلديات بيت لحم، وبيت جالا، وبيت ساحور مدة ثلاثين عاما ثم إلى بلدية القدس لمدة تسع وتسعين سنة أخرى، وفيها يسترسل باحثا في تاريخ القناة مثبتا أصولها، على أنها وقف اسلامي عن روح السلطان سليمان القانوني، حيث انتفع بها المسلمون في فترات التاريخ المختلفة ومنهم اهالي بيت لحم والقدس، وانه لكل حصة معلومة من المياه، ثم يذكر فترة الحرب العالمية ورغبة بلدية القدس في التعاون مع المجلس الاسلامي الأعلى لحفظ القناة، حيث استجاب الأخير للأمر. ثم يطالب الكاتب باعادة النظر في الأمر وبأن الحكومة ستعيد النظر في استعمال قانون الدفاع لنزع ملكية البرك لغايات بلدية القدس وبيت لحم[116](الإمام الحسيني، 1982، ص109-112).

وقف قناة السبيل في القدس من خلال الوثائق العثمانية

في الوقت الحالي أهملت القناة تماما من منابعها الرئيسة، حيث جففت القنوات، وخربت تماماً وجرفت معظمها في القاطع الممتد من العروب إلى برك سليمان عبر سلسلة المستوطنات اليهودية التي تمتد حتى مشارف البرك، ثم جففت البرك تماما من المياه، وحولت القلعة ومحيطها إلى معارض ومسارح حديثة، وبنيت بجوارها مبان حديثة لأغراض العروض المسرحية، واختفى القاطع الممتد من بيت لحم إلى القدس عبر اعمال التجريف والبناء الحديث، واختفت القنوات في القدس، كما جفت المنابع الأخرى وربطت القدس ومسجدها بشبكة المياه الحديثة.

خـــاتمـــة

1. وضع الرومان التصميم الأول للقناة الأم، وأوصلو الماه إلى القدس.
2. قدر العرب والمسلمون قيمة القناة، فانصب اهتمامهم بها على أعلى المستويات.
3. . قامت على القناة شبكة واسعة من أعمال الاصلاح والترميم .
4. أصبحت القناة مؤسسة كبيرة ذات مردود مالي هائل.
5. قدمت السلطة العثمانية كل دعم للقناة، وخاصة ما تعلق بالإعمار الكبير عام 1064ه ــ1654م والذي بلغت تكلفته 2500 قطعة ذهبية، وهو مبلغ هائل حتى في عصرنا هذا فالعارف بقناة السبيل يدرك محدوديتها الإعمارية. وعلى الاغلب ان ام السلطان قدمت هذا المبلغ لأهمية القناة لسكان المسجد الأقصى وزواره.
6. فتحت شهية العشرات من المسؤولين حول الإعمار بعد ذلك لما لمسوه من مردود مالي كبير، وقد تكون الاصلاحات وهمية أو محدودة.
7. أن استمرار الطلب على الاصلاح في القناة يدل على أنها أصبحت وسيلة تكسب.
8. قامت على القناة العديد من الصناعات كالشيد والزيت وغيرها، كما قام عليها الكثير من العماله كالبناؤون والحجارون والجمالون.
9. نشأت عليها الكثير من الوظائف، وأهمها الناظر الذي يمسك في يده مفاتيح العماله، والمالية والإعمار بعد اذن قاضي الشرع، وهو المسؤول الأعلى عن القضايا المدنية.
10. نتيجة لحالة الفساد في الدولة كثرت وظائف القناة وأعمال اعمارها، كما كثرت اعمال التخريب عليها بقصد أو دون قصد.
11. قامت عليها مناقصات عديدة لتدلل على المستوى المؤسساتي الذي بلغته.
12. وأيضا تعرضت أموالها للسرقة في بعض الأحيان، بل وحجارتها ما يفيد إلى أن الفساد وصل إلى كبار المسؤولين على القناة.
13. تسابق العديد من المسؤولين على خدمة القناة، ومحاولة رفدها بالمياه من عين قرية ارطاس، الا أنه لا يوجد دليل مادي يثبت تنفيذ المشروع.

14. أقيمت على القناة والبرك قلعة حماية، ووضعت حراسات دائمة على المجرى والمجمع.

15. شكا أهالي القدس دوما من تعطل ضخ المياه في القناة، نتيجة التقصير المستمر رغم سيل المال من اوقاف وتبرعات وعطايا سلطانية.

16. رصدت سجلات المحكمة الشرعية عشرات الوثائق على شكل طلبات إعمار، او وظائف او مصروفات أو أبنية، كما حوت الوثائق الكثير من الشكاوي والتظلمات لتشكل في مجموعها سجلا طويلا لتاريخ شعب عاش في هذه المنطقة وشرب من مائها، وما زال على الرغم من توقف ماء القناة منذ زمن بعيد.

17. توقفت القناة نتيجة التطور في وسائل الضخ والمكننة الحديثة، وتحويل مصادر ومنابع المياه، الى جهات أخرى.

قائمة المصادر والمراجع

1. ابوارميس، ابراهيم ، قناة السبيل تاريخها، وأهميتها، وواقعها، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد 18 جامعة القدس المفتوحة 2010.
2. أبو ارميس، إبراهيم محمود ، ،الآثار الإسلامية في ارطاس، رسالة ماجستير جامعة القدس، 1996م
3. ربايعة، ابراهيم ، القدس في ضوء سجلات محكمة القدس الشرعية، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، عدد 18، 2010.
4. برغوث، جمال و جرادات، محمد ، المشهد الحضاري في ارطاس برك سليمان وتزويد القدس بالمياه من الفترة الرومانية حتى الوقت الحاضر، رام الله، رواق، 2002.
5. شوكه، خليل ، تاريخ بيت لحم في العهد العثماني1517- 1917، بيت لحم،2000م.
6. المدني، زياد ، الأوقاف الإسلامية في القدس دراسة اجتماعية اقتصادية 1212 / 1700م- 1336 / 1918م ، الأوقاف في بلاد الشام منذ الفتح العربي الاسلامي إلى نهاية القرن العشرين، المؤتمر الدولي السابع لتاريخ بلاد الشام 17-21 شعبان 1427 / 10-14 أيلول 2006م، المجلد الثالث "فلسطين، تحرير محمد عدنان البخيت، عمان 2008، ص227.
7. سجلات محكمة القدس الشرعية في مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية، القدس.
8. سجلات مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية، القدس- ابوديس.
9. العارف عارف، المفصل في تاريخ القدس، القدس، الطبعة الثانية، 1986.
10. بليبلة، ثائرة رشيد حسني، قراءة معمارية في السجلات العثمانية للمحكمة الشرعية في نابلس في الفترة 1655-1807م، رسالة ماجستير، جامعة النجاح كلية الدراسات العليا، 2010م.
11. بنورة، توما ، تاريخ بيت لحم، بيت جالا، بيت ساحور (افراتا)، القدس، مطبعة المعارف 1982.
12. بيات، فاضل، البلاد العربية في الوثائق العثمانية، استانبول، 2010

13. بيات، فاضل، بلاد الشام في الاحكام السلطانية الواردة في دفاتر المهمة 951 / 1544م، الجزء الأول، الجامعة الاردنية عمان 1426 / 2005.

14. بيات، فاضل ، بلاد الشام في الاحكام السلطانية الواردة في دفاتر المهمة 975 / 1570م، الجزء الثاني، الجامعة الاردنية عمان 1427 / 2006.

15. العسلي، كامل ، من أثارنا في بيت المقدس، عمان 1982.

16. العسلي، كامل ، وثائق مقدسية تاريخية، عمان1989.

17. مجير الدين الحنبلي العليمي، الأنس الجليل في تاريخ القدس والخليل، ج2 ، عمان، مكتبة المحتسب،1973.

18. المقدسي، احسن التقاسيم في معرفة الاقاليم، ليدن 1887.

19. الإمام الحسيني، محمد اسعد ، المنهل الصافي في الوقف وأحكامه والوثائق التاريخية للأراضي والحقوق الوقفية الإسلامية في فلسطين، القدس 1982.

20. الكرمي، مرعي بن يوسف ، نزهة الناظرين في تاريخ من ولي مصر من الخلفاء والسلاطين، تحقيق أميرة دبابسة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح، 2000.

21. الدباغ، مصطفى مراد ، بلادنا فلسطين الجزء الخامس– القسم الثاني في ديار الخليل، مطبوعات رابطة الجامعين بمحافظة الخليل، طبعة ثانية 1986.

22. المبيض، سليم عرفات، النقود العربية الفلسطينية وسكتها المدنية الأجنبية "من القرن السادس قبل الميلاد وحتى عام 1946م" الهيئة المصرية العامة للكتاب 1989م

23. ناصر خسرو، سفرنامه، ترجمة يحيى الخشاب، بيروت، دار الكتاب الجديد، ط،1970.

24. Ben Arieh, Jerusalem Through Ages, The Hebrew University Jerusalem. Menashe, 1980,p123.

25. Har El, Manashe, This is Jerusalem, Canaan Publishing House, Jerusalem, 1977.

26. Har El, Manashe, The Ancient water supply of Jerusalem, Ariel 39, 1975

27. Heyd, Uriel, Ottoman Documents on Palestine 1552-1615.Oxford, Clarendon,1960.

28. Amihai, Mazar, The Aqueducts of Jerisalem, Pp79-84 in Y, yadin, ed,. Jerusalem Revealed. Jerusalem, Israel Exploration Society, 1975.

29. فلسطين في الذاكرة، موقع الكتروني. http://www.palestineremembered.com/GeoPoints/al_Khadr_1070/ar/Picture_24542.html